THE EDGE
CONSULTANCY
تقارير ذي إيدج الاقتصادية
الاقتصاد البريطاني
بينما يتسلم بيرنهام المفاتيح
نمو منخفض ودين مرتفع وتضخم هش:
الممر الضيّق في انتظار
رئيس الوزراء المقبل
★ يوليو 2026 ★
GILT YIELDS
5.0%
4.0%
3.0%
2.0%
1.0%
0.0%
-1.0%
2020
2021
2022
2023
2024
2025
2026
15
TOWER HILL
TAXI
LDN 1

الاقتصاد البريطاني بينما يتسلّم بيرنهام المفاتيح

سيرث رئيس الوزراء البريطاني المقبل اقتصاداً لم يعد في أزمة حادة، لكنه يظل محاصراً بنمو اتجاهي ضعيف، ودين مرتفع، وضغط ضريبي مرتفع، وديناميكيات تضخم هشة، وسوق عمل يتباطأ. وقد أعلن كير ستارمر استقالته في 22 يونيو ويبقى في منصبه حتى انتهاء عملية اختيار الزعيم. ووفق الجدول الزمني الذي وضعته اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمل، تُقدَّم الترشيحات بين 9 و16 يوليو؛ وآندي بيرنهام هو المرشح الوحيد المعلن، وإن لم يواجه منافساً فهو في طريقه إلى أن يُعتمد في مؤتمر خاص يوم 17 يوليو ثم يُعيَّن رسمياً بعد ذلك، ليصبح سابع رئيس وزراء خلال عقد واحد. غير أن القيود تتجاوز الأشخاص: فبريطانيا تحتاج إلى نمو أسرع، لكن هامشها محدود لخفض ضرائب غير ممول، أو تحفيز واسع للطلب، أو التزامات إنفاق كبيرة غير مرتبطة بوضوح بالإنتاجية.

الاقتصاد لا ينهار. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.7٪ في الأشهر الثلاثة حتى أبريل 2026، وهو خامس توسع فصلي متتالٍ. ومع ذلك تتجمّع التوقعات المؤسسية حول 0.9٪ إلى 1.1٪ للعام الكامل، بما يعني أن الزخم يُتوقع أن يخفت. وتراجع التضخم إلى 2.8٪ لكنه يبقى أعلى بـ0.8 نقطة مئوية من مستهدف بنك إنجلترا البالغ 2٪، مع بقاء تضخم الخدمات عنيداً عند 3.7٪. ويقف سعر الفائدة الأساسي عند 3.75٪، بعد تثبيته في يونيو بتصويت 7 مقابل 2 سعى فيه عضوان إلى رفعه. ويتجاوز اقتراض القطاع العام التوقعات، ويقف الدين عند 95.1٪ من الناتج، وبلغت فوائد دين مايو وحدها 11.7 مليار جنيه، ويتجه العبء الضريبي نحو مستوى تاريخي يبلغ 38.5٪ من الناتج. والأجر الحقيقي المنتظم بالكاد موجب، وتظل الإنتاجية القيد الملزم.

الرسالة المحورية هي رسالة ممر ضيّق. فثمة زخم كافٍ للبناء عليه، لكنه غير كافٍ للاسترخاء. والسيناريو الأساسي هو تحسّن بطيء إذا حافظت الحكومة المقبلة على المصداقية المالية، وتجنّبت التحفيز التضخمي، ونفّذت إصلاحاً من جانب العرض. أما السيناريو الهبوطي، المدفوع بانزلاق مالي أو ضعف في التنفيذ أو صدمة طاقة، فسيبقي التضخم فوق المستهدف، ويؤخّر التيسير النقدي، ويرفع عوائد السندات، ويضغط على الأسر مجدداً. والنجاح سيعتمد على التنفيذ أكثر من الخطاب.

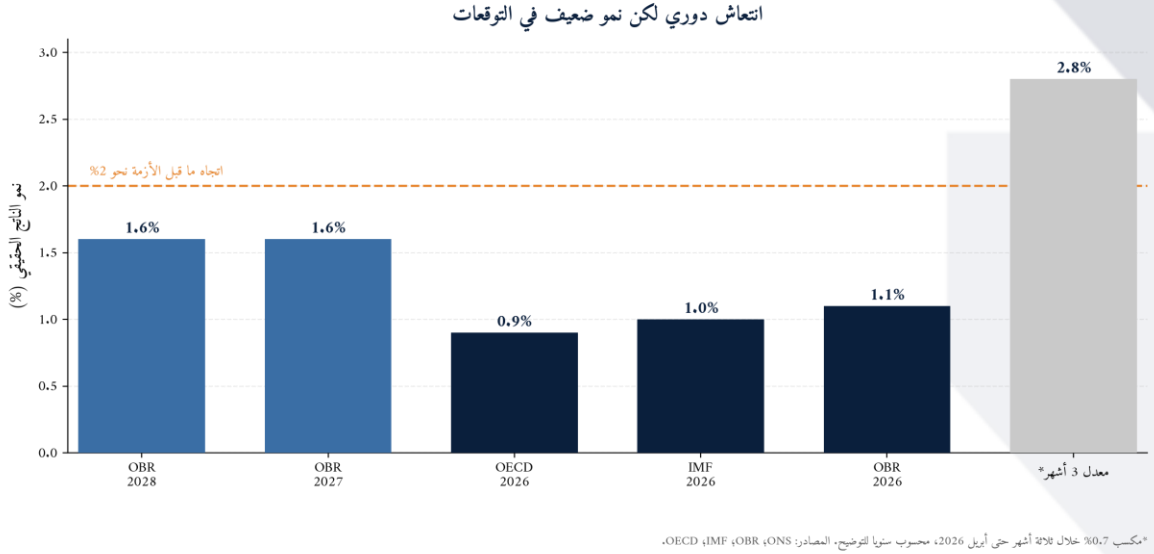

الشكل 1. انتعاش دوري لكن نمو التوقعات أدنى بكثير من اتجاه ما قبل الأزمة. المصادر: مكتب الإحصاء الوطني؛ مكتب مسؤولية الموازنة؛ صندوق النقد الدولي؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الاقتصاد البريطاني بينما يتسلّم بيرنهام المفاتيح

النمو: انتعاش لا يكفي بعد

التعافي حقيقي لكنه غير متوازن، ولا يزال يعتمد بشدة على الخدمات. فقد ارتفع ناتج الخدمات 0.8٪ في الأشهر الثلاثة حتى أبريل، وارتفع البناء 1.6٪، بينما تراجع الناتج الصناعي 0.1٪. وتوسّعت الصناعة التحويلية 0.6٪، وهو غير كافٍ لتعويض الضعف في أماكن أخرى من الإنتاج. لذا فإن التعافي ليس واسع القاعدة بعد عبر الاقتصاد الإنتاجي.

الصورة الشهرية أقل طمأنة. فقد تراجع الناتج 0.1٪ في أبريل بعد ارتفاعه 0.3٪ في مارس و0.4٪ في فبراير، وهو أول تراجع شهري منذ أغسطس 2025. وتراجعت الخدمات 0.2٪ على أساس شهري، واستقر الإنتاج، وارتفع البناء 0.1٪ فقط. ودخل الاقتصاد الربع الثاني بزخم أقل مما يوحي به رقم الأشهر الثلاثة.

تُظهر التوقعات المؤسسية حجم التحدي. فمكتب مسؤولية الموازنة يتوقع نمواً حقيقياً بنسبة 1.1٪ في 2026، ثم 1.6٪ في 2027 و2028. ويتوقع صندوق النقد الدولي 1.0٪ في 2026، بينما تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 0.9٪ في 2026 و1.1٪ في 2027. وهذه ليست توقعات ركود، لكنها أضعف من أن تولّد عائداً مالياً قوياً. فمكسب 0.7٪ في ثلاثة أشهر يبدو قوياً، لكن نطاق العام الكامل البالغ نحو 0.9٪ إلى 1.1٪ يعني أن المؤسسات تتوقع خفوت الوتيرة، وهو خفوت مرتبط بكلفة الطاقة، والغموض العالمي، وأسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة، وضعف الاستثمار، ونشاط جرى سحبه إلى وقت أبكر من العام.

لذا فإن التحدي الأول لرئيس الوزراء المقبل هو تحويل انتعاش دوري إلى تحسّن دائم في النمو الكامن. فالتعافي الذي تقوده الخدمات يمكن أن يدعم التوظيف وإيرادات الضرائب، لكنه لا يستطيع وحده حل ضعف الإنتاجية البريطانية، أو نقص المساكن، أو اختناقات البنية التحتية، أو التفاوتات الإقليمية. ويتعين أن ينتقل تركيز السياسة من الناتج الإجمالي الكلي إلى تكوين النمو واستدامته.

التضخم: تراجع دون تأمين المستهدف

تراجع التضخم بحدة عن أزمة تكلفة المعيشة، لكنه لم يعد بعد إلى المستهدف بأمان. فقد بلغ التضخم 2.8٪ في مايو 2026، دون تغيّر عن أبريل، أي أعلى بـ0.8 نقطة مئوية من مستهدف بنك إنجلترا البالغ 2٪. ووقف مؤشر CPIH، الذي يشمل تكاليف سكن المالكين، عند 3.0٪، أي نقطة مئوية كاملة فوق المستهدف.

التركيبة أهم من الرقم العام. فقد ارتفع التضخم الأساسي إلى 2.6٪، بينما ارتفع تضخم الخدمات إلى 3.7٪ من 3.2٪ في أبريل. وفي المقابل، تباطأ تضخم السلع من 2.4٪ إلى 2.0٪. ومن ثمّ اتسعت الفجوة بين تضخم الخدمات والسلع إلى 1.7 نقطة مئوية في مايو من 0.8 في أبريل. ويفسّر هذا الاتساع حذر البنك: فتراجع تضخم السلع يساعد، لكن أسعار الخدمات المحلية، المرتبطة بالأجور والإيجارات والتكاليف المحلية، تبقى عنيدة ويصعب تجاهلها أكثر من تقلبات السلع المستوردة.

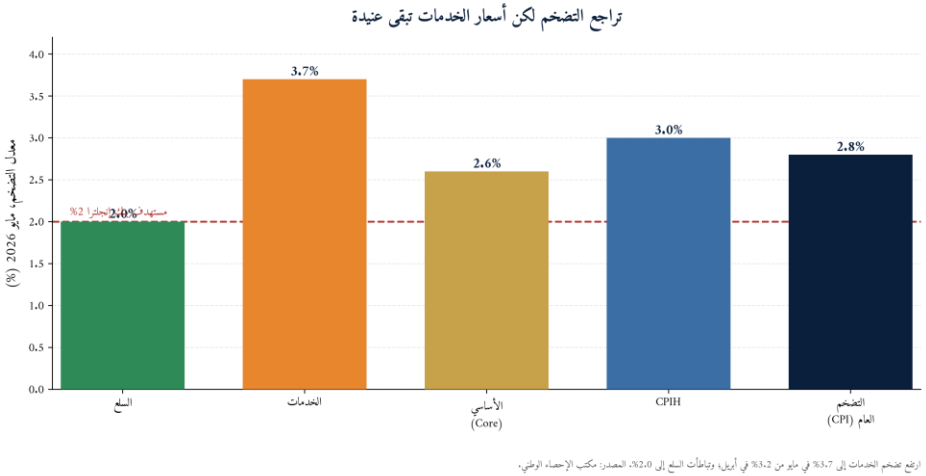

الشكل 2. عناد تضخم الخدمات يُبقي بنك إنجلترا حذراً. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

ثبّت بنك إنجلترا سعر الفائدة الأساسي عند 3.75٪ في يونيو بتصويت 7 مقابل 2، سعى فيه المعارضان إلى رفعه إلى 4.0٪، وهي إشارة متشددة. ويظل سعر الفائدة الحقيقي مقيّداً: فباستخدام التضخم العام، يوحي سعر الفائدة الأساسي بسعر حقيقي لاحق يبلغ نحو 0.95 نقطة مئوية، أو نحو 0.75 باستخدام CPIH. لذا تظل السياسة النقدية متشددة بما يكفي للضغط على الرهون العقارية، وتمويل الشركات، والاستثمار. والدلالة لرئيس الوزراء المقبل واضحة: فأي حزمة مالية تبدو تضخمية قد تبطئ التيسير، وتبقي أسعار الرهن مرتفعة لفترة أطول، وترفع كلفة الاقتراض. والاستراتيجية الأكثر أماناً للنمو توسّع طاقة العرض لا الطلب، عبر إصلاح التخطيط، والاستثمار في الشبكات، وتوصيل المساكن، والمشاركة، والمهارات، وحوافز استثمار الأعمال.

الاقتصاد البريطاني بينما يتسلّم بيرنهام المفاتيح

المالية العامة: القيد الأصعب

الأرقام المالية هي القيد المركزي على الحكومة المقبلة. فقد بلغ اقتراض القطاع العام 23.3 مليار جنيه في مايو 2026، أعلى بـ5.4 مليار من العام السابق (ارتفاع 30.4٪) وأعلى بـ5.6 مليار من توقعات مكتب مسؤولية الموازنة البالغة 17.7 مليار، أي تجاوز في شهر واحد بنحو 32٪. وإذ يأتي مبكراً في السنة المالية، فهو يهم المصداقية. وبلغ الاقتراض في السنة المالية حتى مايو 46.3 مليار جنيه، أعلى بـ8.9 مليار من العام السابق وأعلى بـ7.7 مليار من توقعات المكتب، أي نحو 20٪ فوق المسار المخطط.

وبلغ عجز الموازنة الجاري، الذي يقيس الاقتراض للنشاط اليومي لا الاستثمار، 18.5 مليار جنيه في مايو و34.5 مليار في السنة حتى مايو، أعلى بـ7.0 مليار (25.5٪) من العام السابق وأعلى بـ6.0 مليار من التوقعات. وهذا يضعف الحجة بأن ضغط الاقتراض يتعلق فقط بالاستثمار طويل الأجل.

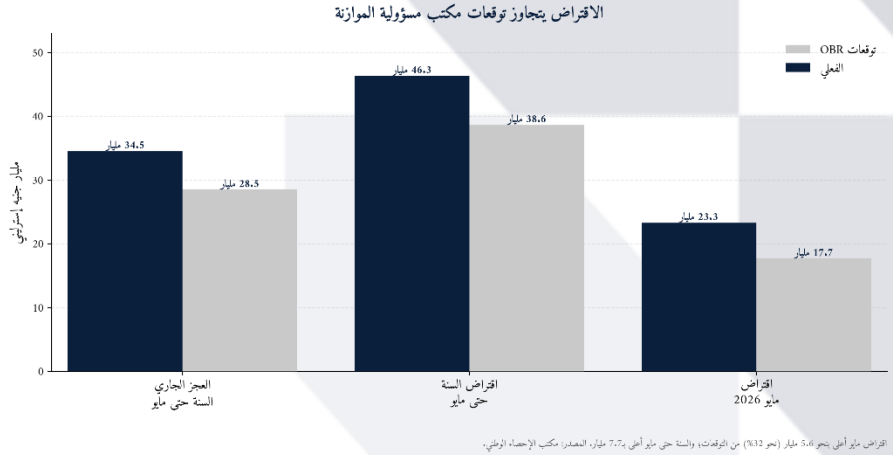

اقتراض مايو أعلى بنحو 5.6 مليار (نحو 32%) من التوقعات، والسنة حتى مايو أعلى بـ7.7 مليار. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

الشكل 3. الاقتراض يجري أعلى بكثير من مسار مكتب مسؤولية الموازنة. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

فوائد الدين هي أوضح إنذار. فقد بلغت فوائد دين الحكومة المركزية المستحقة 11.7 مليار جنيه في مايو، بزيادة 4.1 مليار عن مايو 2025، أي ارتفاع 54.4٪، بما يعادل نحو نصف إجمالي اقتراض القطاع العام في الشهر. فمقابل كل جنيهين اقتُرضا في مايو، قابل نحو جنيه واحد منها فوائد دين.

والسندات المرتبطة بالمؤشر تجعل الفائدة الشهرية متقلبة (أضاف مؤشر RPI نحو 4.9 مليار إلى فائدة مايو)، لكن اتجاه المخاطر واضح. ومع بلوغ صافي دين القطاع العام 95.1٪ من الناتج، أي 0.7 نقطة فوق توقعات المكتب في مارس، تصبح المالية العامة شديدة الحساسية للتضخم وعوائد السندات والنمو الاسمي. والمسألة ليست فقط أن الدين مرتفع، بل أنه مرتفع بينما يتجاوز الاقتراض التوقعات، والإنفاق الجاري تحت ضغط، وكلفة الفائدة متقلبة. والحكومة بهذا الوضع لا تحتمل صدمة في مصداقية السوق.

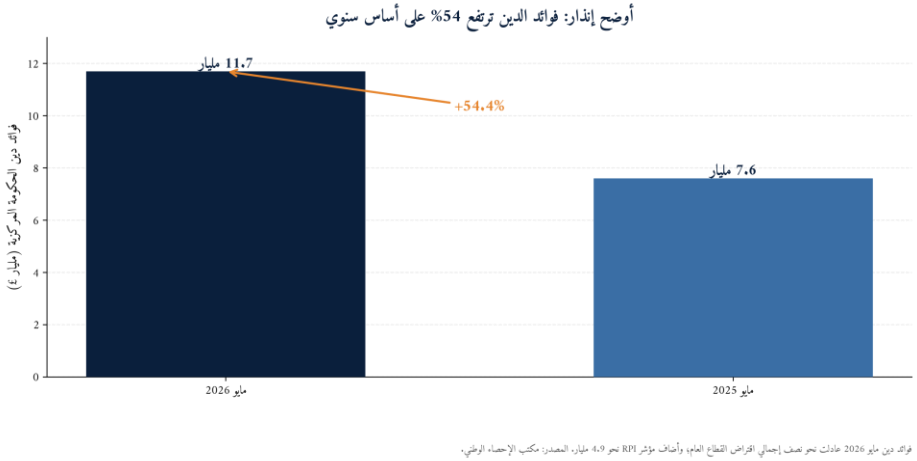

فوائد دين مايو 2026 عادلت نحو نصف إجمالي اقتراض القطاع العام، وأضاف مؤشر RPI نحو 4.9 مليار. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

الشكل 4. فوائد الدين ترتفع 54٪ على أساس سنوي، أي نحو نصف الاقتراض الشهري. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

العبء الضريبي: ضغط سياسي

تواجه المملكة المتحدة أصلاً آفاقاً ضريبية ثقيلة. فمكتب مسؤولية الموازنة يتوقع ارتفاع ضرائب الحسابات القومية من 34.5٪ من الناتج في 2024-25 إلى 38.5٪ بحلول 2030-31، أي زيادة أربع نقاط مئوية على مدى ست سنوات ستكون مستوى تاريخياً، وأعلى بـ5.6 نقطة من مستوى ما قبل الجائحة البالغ 32.9٪ في 2019-20.

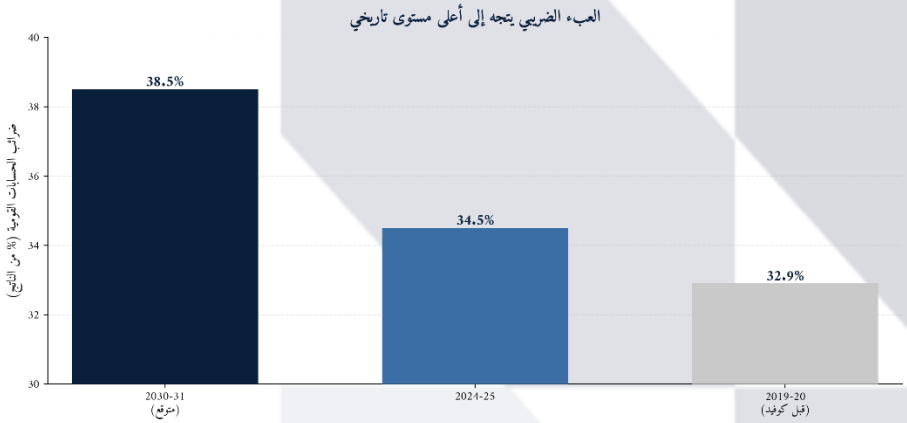

الضرائب الشخصية والرأسمالية تضر نحو 85% من الارتفاع المتوقع، والعتبات مجمدة حتى أبريل 2031. المصدر: OBR.

الشكل 5. العبء الضريبي متوقع أن يبلغ مستوى تاريخياً بحلول 2030-31. المصدر: مكتب مسؤولية الموازنة.

المحركات مهمة. فمكتب مسؤولية الموازنة يعزو 2.4 نقطة مئوية من الارتفاع إلى الضرائب الشخصية (أساساً ضريبة الدخل والتأمين الوطني) و0.9 نقطة إلى ضرائب رأس المال، أي معاً نحو 85٪ من الزيادة. وكثير من الارتفاع الشخصي مرتبط بنمو الأجور وتجميد عتبات الضرائب الشخصية حتى أبريل 2031. ويخلق هذا فخاً سياسياً: فالأسر تشعر بضرائب مرتفعة، والشركات تقول إن النظام يثبّط التوظيف والاستثمار، ومع ذلك تترك الأرقام المالية هامشاً ضئيلاً لخفض ضريبي واسع ما لم ينخفض الإنفاق، أو يتسارع النمو، أو تقبل الأسواق اقتراضاً أعلى.

لذا ينبغي لرئيس الوزراء المقبل التركيز على الإصلاح الضريبي بدلاً من الخفوضات الكبيرة في العناوين، وتحسين الحوافز لكل جنيه من الكلفة المالية عبر بدلات استثمار يمكن التنبؤ بها، وحوافز أفضل استهدافاً للبحث والتطوير، وتبسيط ضرائب الأعمال، وإصلاح التشوهات المرتبطة بالعقارات، وبنية تشجّع العمل والادخار والاستثمار. والاختبار الرئيسي ليس ما إذا كان الخفض الضريبي شعبياً، بل ما إذا كان يرفع الناتج الكامن.

سوق العمل: تباطؤ مع ضعف مستويات المعيشة

لم يعد سوق العمل محموماً. فقد بلغ معدل التوظيف 75.0٪ في فبراير-أبريل 2026، دون تغيّر يُذكر؛ وبلغ معدل البطالة 4.9٪، بارتفاع 0.3 نقطة على مدى العام لكن بانخفاض 0.3 على أساس فصلي؛ ووقف الخمول الاقتصادي عند 21.0٪. وتُظهر بيانات الرواتب تليّناً أوضح: فقد تراجع الموظفون برواتب 138 ألفاً بين أبريل 2025 وأبريل 2026 (انخفاض 0.5٪)، و53 ألفاً بين مارس وأبريل وحدهما. وأظهر التقدير المبكر لمايو تراجع الرواتب 119 ألفاً على أساس سنوي، وإن استقر تقريباً شهرياً عند 30.3 مليون. وهبطت الوظائف الشاغرة 19 ألفاً إلى 707 آلاف في مارس-مايو، الأدنى منذ مطلع 2021، بما يوحي بأن أصحاب العمل يزدادون حذراً.

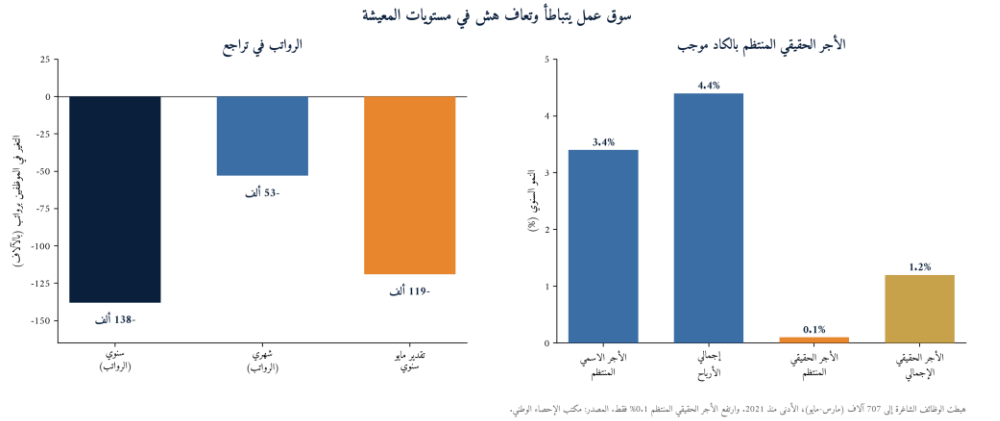

هبطت الوظائف الشاغرة إلى 707 آلاف (مارس-مايو)، الأدنى منذ 2021. وارتفع الأجر الحقيقي المنتظم 0.1% فقط. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

الشكل 6. الرواتب والوظائف الشاغرة تتراجع بينما الأجر الحقيقي المنتظم بالكاد موجب. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

تُظهر بيانات الأجور سبب هشاشة تعافي مستويات المعيشة. فقد ارتفعت الأجور الاسمية المنتظمة 3.4٪ في فبراير-أبريل وإجمالي الأرباح 4.4٪، لكن بعد التعديل بمؤشر CPIH، ارتفع الأجر الحقيقي المنتظم 0.1٪ فقط. وارتفع الأجر الحقيقي الإجمالي 1.2٪ بمساعدة المكافآت، لكن الأجر المنتظم هو الدليل الأفضل لزخم دخل الأسر. وهذا نمو دون إحساس: فالناتج الإجمالي العام قد يتحسّن بينما تظل الأسر تشعر بتعافٍ ضئيل في موازناتها اليومية. وسيحتاج رئيس الوزراء المقبل إلى استراتيجية نمو ترفع الأجور الحقيقية عبر الإنتاجية، لا عبر ضغط أجور تضخمي أو تحويلات مالية ممولة باقتراض أعلى.

الإنتاجية: القيد الملزم

تظل الإنتاجية الضعف الهيكلي الجوهري. فتقديرات مكتب الإحصاء الوطني المبنية على مسح القوى العاملة تُظهر أن الناتج لكل ساعة في الربع الأول من 2026 كان أعلى بنسبة 0.4٪ فقط عن العام السابق، بينما تراجع الناتج لكل عامل 0.1٪. وارتفعت القيمة المضافة الإجمالية 1.1٪ بينما ارتفع عدد العاملين 1.2٪، فأنتج الاقتصاد أكثر أساساً لأنه استخدم عمالة أكثر، لا لأن كل عامل أنتج أكثر على نحو معتبر. وتعطي التقديرات المبنية على البيانات الإدارية صورة أقوى (الناتج لكل ساعة +2.1٪، والناتج لكل عامل +1.6٪)، لكن حتى مع هذا التحفظ تبقى المشكلة طويلة الأجل دون تغيير: فنمو الإنتاجية يظل أضعف من أن يقارَن بحقبة ما قبل الأزمة المالية.

لهذا ينبغي أن يُحكَم على برنامج رئيس الوزراء المقبل بنتائج الإنتاجية. فالإسكان والنقل والصحة والمهارات والتخطيط والطاقة والذكاء الاصطناعي ليست صوامع منفصلة؛ فكلها تؤثر في الناتج لكل ساعة. وينبغي لأجندة تقودها الإنتاجية أن تستهدف اختناقات بعينها: موافقات تخطيط أسرع لإطلاق المساكن والمختبرات ومراكز البيانات واللوجستيات والبنية التحتية للطاقة؛ واستثمار في الشبكة لتقليل التأخير لمستخدمي الطاقة المتجددة والصناعة؛ ونقل أفضل لتوسيع أسواق العمل الفعّالة؛ وإصلاح المهارات للبناء والهندسة والصحة والرعاية والرقمنة والتصنيع المتقدم؛ وتبنٍّ واسع للذكاء الاصطناعي لرفع إنتاجية الخدمات إلى ما بعد قلة من الشركات الكبرى.

الإسكان والبنية التحتية: سياسة اقتصادية كلية الآن

يُعد المعروض من المساكن أحد أوضح أمثلة تحوّل قضية اجتماعية إلى قيد اقتصادي كلي. فمكتب مسؤولية الموازنة يتوقع تراجع صافي الإضافات لرصيد المساكن في المملكة المتحدة من متوسط 260 ألفاً سنوياً في مطلع العشرينيات إلى قاع يبلغ 220 ألفاً في 2026-27، بانخفاض نحو 15٪. ثم يتوقع ارتفاع صافي الإضافات إلى ما يزيد قليلاً عن 305 آلاف بحلول 2030-31 إذا نفذت إصلاحات التخطيط، بزيادة تقارب 39٪ عن القاع. ويُظهر حجم هذا التسارع المطلوب لماذا يقع إصلاح التخطيط في صميم نموذج النمو لا على هامشه.

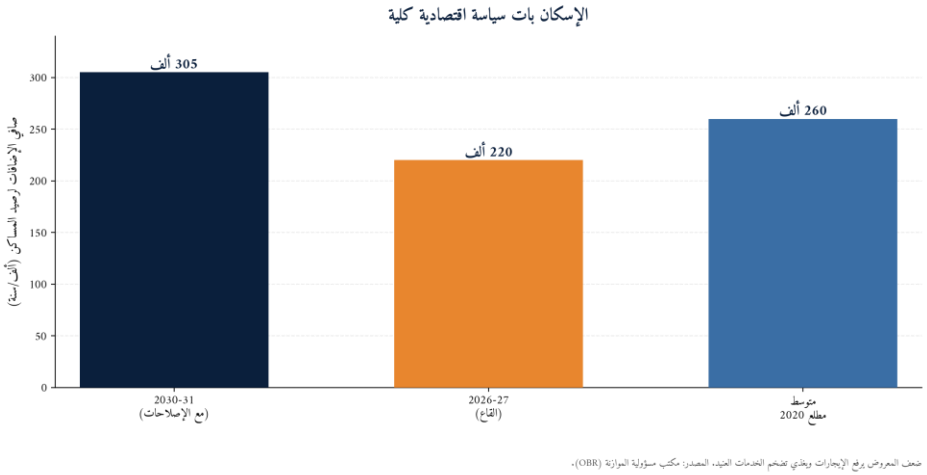

الشكل 7. توصيل المساكن يجب أن يتسارع بنحو 39٪ عن قاعه في 27-2026. المصدر: مكتب مسؤولية الموازنة.

الرابط بين الإسكان والتضخم مباشر. فضعف المعروض من المساكن يضع ضغطاً صعودياً على الإيجارات، التي تتغذى في تكاليف الأسر وتسهم في عناد تضخم الخدمات، البالغ أصلاً 3.7٪ وأعلى بكثير من المستهدف. كما يحدّ ضعف المعروض من حراك العمالة، ويصعّب انتقال العمال إلى المناطق عالية الإنتاجية، ويفاقم التفاوت بين الأجيال، ويخلق مشكلات توظيف للخدمات العامة في المناطق المرتفعة الكلفة. وإذا خيّب المعروض من المساكن الآمال، فستخيب أجندة النمو معه. وتتبع البنية التحتية المنطق ذاته: فبريطانيا تحتاج إلى توصيل أسرع لشبكات الطاقة والمياه والنقل والقدرة الرقمية، لكن الدين المرتفع يعني أن الدولة لا تستطيع فعل كل شيء وحدها، وعليها استقطاب رأس المال الخاص، بما في ذلك صناديق التقاعد والمستثمرون المؤسسيون طويلو الأجل، مع تقليل مخاطر التخطيط والتنظيم والتنفيذ.

الاقتصاد البريطاني بينما يتسلّم بيرنهام المفاتيح

الوضع الخارجي: فجوة سلعية هيكلية

يضيف الوضع الخارجي للمملكة المتحدة قيداً آخر. فقد اتسع إجمالي العجز التجاري للسلع والخدمات، باستثناء المعادن الثمينة، بمقدار 7.7 مليار جنيه إلى 9.9 مليار في الأشهر الثلاثة حتى أبريل 2026، صعوداً من نحو 2.2 مليار في الفترة السابقة. وعجز السلع هو نقطة الضعف الهيكلية، إذ اتسع بـ7.6 مليار إلى 62.5 مليار، بينما عوّض فائض الخدمات البالغ 52.6 مليار معظم الفجوة لا كلها. وفي أبريل وحده، بلغت واردات السلع 54.1 مليار مقابل صادرات بلغت 33.1 مليار، أي عجز شهري قدره 21.0 مليار، مع تجاوز الواردات الصادرات بنحو 63٪.

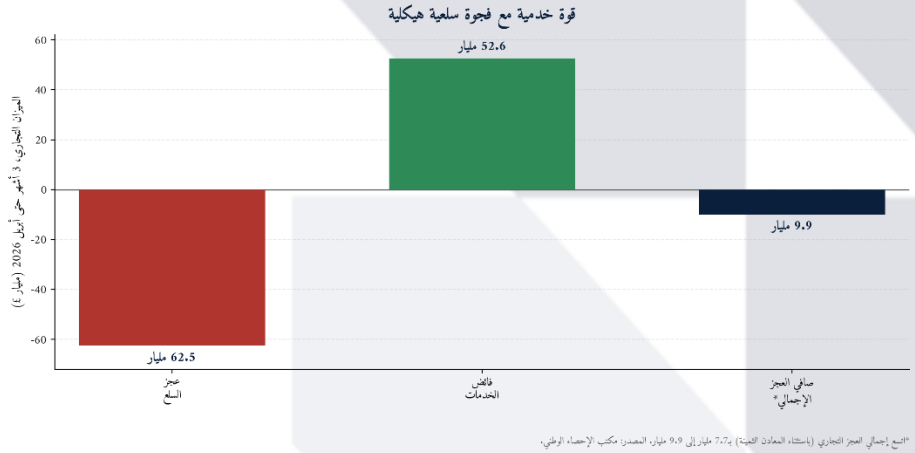

*اتسع إجمالي العجز التجاري (باستثناء المعادن الثمينة) بـ7.7 مليار إلى 9.9 مليار. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

الشكل 8. فائض الخدمات لا يستطيع تعويض عجز سلعي كبير بالكامل. المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

الدلالة السياسية ليست الحمائية بل التنافسية المستهدفة. فينبغي لبريطانيا البناء على قوتها في الخدمات المالية والمهنية والتعليم العالي وعلوم الحياة والصناعات الإبداعية وخدمات الطاقة النظيفة والتقنية المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع تعزيز القدرة الصناعية حيث تُضعف كلفة الطاقة وتأخيرات التخطيط واختناقات البنية التحتية تنافسيتها حالياً. وتعزز البيانات الخارجية الحجة لجعل مرونة الطاقة والتنافسية التصديرية في صميم نموذج النمو.

النمو الإقليمي: الاختبار السياسي

سيواجه رئيس الوزراء المقبل أيضاً تحدياً إقليمياً في مستويات المعيشة. فمشكلة النمو في بريطانيا ليست موزّعة بالتساوي: فلندن وأجزاء من الجنوب الشرقي تظل عالية الإنتاجية، بينما تواجه بلدات ومناطق كثيرة روابط نقل أضعف، واستثماراً أقل، ووظائف أقل بأجور عالية، ونتائج صحية أسوأ. وقد تكون أجندة اللامركزية والنمو الإقليمي قوية سياسياً، لكن يجب قياسها بنتائج ملموسة لا بشعارات، بتتبّع إنجاز المساكن، والاستثمار الخاص، وتأسيس الشركات، ومعدلات التوظيف، وأزمنة التنقل، والمهارات، والمشاركة الصحية، والإنتاجية بحسب المنطقة.

بالنسبة للحكومة المقبلة بقيادة بيرنهام، المتوقع أن تتسلّم السلطة في 17 يوليو، ستُقاس اللامركزية بما إذا كانت تُسرّع التنفيذ. وقد تعهّد بيرنهام بالعمل ضمن خطط الإنفاق والاقتراض العامة للحكومة الحالية وبعدم رفع الضرائب على العاملين، في إشارات تهدف إلى طمأنة الأسواق، مع طرح فكرة تخفيف الزيادة الأخيرة في اشتراكات التأمين الوطني التي يدفعها أصحاب العمل، وأجندة لامركزية تمنح المناطق سيطرة أكبر على الإسكان والنقل والمهارات والاستثمار. ونقل السلطة من وايتهول يمكن أن يساعد إذا نال القادة المحليون سيطرة حقيقية على تنسيق النقل والإسكان والمهارات والاستثمار، لكن اللامركزية لن ترفع الإنتاجية تلقائياً؛ فهي تحتاج إلى وضوح في التمويل، ومساءلة، والقدرة على تعبئة رأس المال الخاص.

أولويات السياسة

تنبثق سبع أولويات من البيانات:

- المصداقية المالية أولاً. إعادة التأكيد أن الإنفاق اليومي سيُموَّل باستدامة وأن الاقتراض سيتركّز على الاستثمار المنتج؛ ومعاملة القواعد المالية كمرساة مصداقية. فتجاوز مايو وقفزة فوائد الدين يُظهران أن الهامش رفيع.
- حزمة نمو تركّز على العرض. وضع إصلاح التخطيط، وتسريع الشبكة، وتوصيل المساكن، وتصاريح البنية التحتية، والتعليم التقني، وحوافز استثمار الأعمال في المركز، وكلها متوافقة مع قيدي التضخم والدين.
- المشاركة في سوق العمل. معاملة الخمول المرتبط بالصحة، وانقطاع الشباب، وعوائق رعاية الأطفال، وعدم توافق المهارات، كقضايا اقتصادية كلية؛ فرفع عرض العمالة يحسّن النمو والوضع المالي دون رفع معدلات الضرائب.

الاقتصاد البريطاني بينما يتسلّم بيرنهام المفاتيح

- الإنتاجية عبر التقنية والاستثمار. ربط الذكاء الاصطناعي، والتبني الرقمي، وتقنية الطاقة النظيفة، وعلوم الحياة، والخدمات المتقدمة بالانتشار العملي عبر الشركات العادية، لا الرائدة فقط.
- مرونة الطاقة. مع تنبيه بنك إنجلترا وصندوق النقد الدولي كليهما إلى صدمات الطاقة كخطر، توسيع القدرة المحلية والتخزين واستثمار الشبكة والكفاءة؛ وصياغة سياسة الطاقة كسياسة تضخم وتنافسية.
- الإصلاح الضريبي للاستثمار. مع اتجاه العبء الضريبي نحو 38.5٪ من الناتج، تجنّب الخفوضات الواسعة غير الممولة وتحسين الحوافز عبر بدلات الاستثمار، والبحث والتطوير، ورسوم الأعمال، وضرائب العقارات، منظوراً إليها من عدسة الإنتاجية.
- انضباط التنفيذ. بريطانيا لا تنقصها أوراق السياسات؛ بل ينقصها التنفيذ المتسق. اختيار عدد صغير من المهمات الاقتصادية القابلة للقياس والإبلاغ عن التقدم علناً مقابل مؤشرات واضحة.

الآفاق

لن يرث رئيس الوزراء البريطاني المقبل اقتصاداً في سقوط حر، بل اقتصاداً هامش الخطأ فيه ضيّق. فقد عاد النمو، لكن نطاق توقعات 2026 البالغ نحو 0.9٪ إلى 1.1٪ ضعيف. وتراجع التضخم، لكن التضخم العام يبقى أعلى بـ0.8 نقطة من المستهدف وتضخم الخدمات ما زال 3.7٪. وسعر الفائدة الأساسي 3.75٪، مع سعي عضوين في لجنة السياسة النقدية إلى رفعه. والاقتراض يتجاوز التوقعات، والدين عند 95.1٪ من الناتج، وبلغت فوائد دين مايو وحدها 11.7 مليار جنيه. والعبء الضريبي يتجه إلى مستوى تاريخي، وسوق العمل يتباطأ، ونمو الأجر الحقيقي المنتظم بالكاد موجب. وتظل الإنتاجية القيد الملزم.

السيناريو الأساسي هو تحسّن بطيء إذا حافظت الحكومة على المصداقية المالية، وتجنّبت التحفيز التضخمي، ونفّذت إصلاح جانب العرض؛ وفي ظل ذلك السيناريو، يمكن للنمو أن يتماسك تدريجياً، وللدخول الحقيقية أن تتعافى، ولأسعار الفائدة أن تنخفض بمرور الوقت. أما السيناريو الهبوطي فواضح بالقدر ذاته: فالانزلاق المالي، أو ضعف التنفيذ، أو صدمة طاقة أخرى، قد يبقي التضخم فوق المستهدف، ويؤخّر التيسير النقدي، ويرفع عوائد السندات، ويضغط على الأسر مجدداً، تاركاً الحكومة عالقة بين ضغط عام للتخفيف وضغط سوقي لضبط النفس. والنجاح سيعتمد على التنفيذ أكثر من الخطاب. فبريطانيا تحتاج إلى حكومة قادرة على رفع الناتج الكامن مع ترسيخ التوقعات المالية؛ والأرقام لا تسمح بالتهاون ولا بالإفراط، بل بالتنفيذ الموثوق فحسب.

المصادر والمراجع

المراجع مرقّمة؛ ويوصل كل منها بالمصدر الإحصائي أو المؤسسي الأوّلي. البيانات محدَّثة حتى يونيو *2026*.

الإحصاءات الرسمية والمؤسسات

[1] تقدير الناتج المحلي الإجمالي الشهري، المملكة المتحدة (حتى أبريل 2026). - الرابط مكتب الإحصاء الوطني

[2] تضخم أسعار المستهلك، المملكة المتحدة (مايو 2026): العام والأساسي والخدمات والسلع. - الرابط مكتب الإحصاء الوطني

[3] المالية العامة، المملكة المتحدة (مايو 2026): الاقتراض والعجز الجاري وفوائد الدين وصافي الدين. - الرابط مكتب الإحصاء الوطني

[4] نظرة عامة على سوق العمل: التوظيف والبطالة والرواتب والوظائف الشاغرة والأجور. - الرابط مكتب الإحصاء الوطني

[5] الإنتاجية (الناتج لكل ساعة ولكل عامل)، المملكة المتحدة، الربع الأول 2026. - الرابط مكتب الإحصاء الوطني

[6] التجارة (موازين السلع والخدمات)، الأشهر الثلاثة حتى أبريل 2026. - الرابط مكتب الإحصاء الوطني

[7] ملخص السياسة النقدية وقرار سعر الفائدة، يونيو 2026 (تصويت 7 مقابل 2). - الرابط بنك إنجلترا

[8] الآفاق الاقتصادية والمالية (النمو، العبء الضريبي عند 38.5٪ من الناتج، صافي إضافات المساكن). - الرابط مكتب مسؤولية الموازنة

[9] آفاق الاقتصاد العالمي (توقع نمو المملكة المتحدة، 2026). - الرابط صندوق النقد الدولي

[10] الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون (توقعات نمو المملكة المتحدة، 2026-2027). - الرابط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[11] تغطية التحول السياسي في المملكة المتحدة (استقالة ستارمر 22 يونيو؛ الجدول الزمني للقيادة؛ اعتماد بيرنهام المتوقع 17 يوليو). - الرابط بي بي سي

المنهجية وإخلاء المسؤولية

يعيد هذا التقرير هيكلة تحليل مؤسسة الحافة للاستشارات الاقتصادية المنشور حول آفاق الاقتصاد البريطاني ووضعه في سياقه، مع استقاء جميع الادعاءات الكمية من المصادر الرسمية المذكورة أعلاه كما وردت حتى يونيو 2026. بيانات الناتج والتضخم والمالية العامة وسوق العمل والإنتاجية والتجارة من مكتب الإحصاء الوطني؛ وقرار سعر الفائدة والتصويت من بنك إنجلترا؛ وتوقعات النمو والضرائب والإسكان من مكتب مسؤولية الموازنة؛ وتحققات مقارنة من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبي بي سي. وتعرض الرسوم البيانية الأرقام تماماً كما وردت في البيانات الأساسية؛ والمعدل السنوي المحسوب في الشكل 1 توضيحي وموصوف بذلك. والتوقعات عرضة للمراجعة ولمخاطر هبوطية تشمل كلفة الطاقة وعوائد السندات والغموض العالمي؛ وينبغي إعادة التحقق من الأرقام قبل إعادة النشر.

إخلاء مسؤولية: تُقدَّم هذه المادة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل نصيحة استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية. ورغم الاعتقاد بموثوقية المصادر، لا يُقدَّم أي ضمان بشأن الدقة أو الاكتمال. وينبغي للقراء طلب مشورة مهنية مستقلة قبل اتخاذ قرارات مالية.

حقوق النشر © 2026 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت